الأزمة اللبنانية بين مساعي "السفراء" و"شهود الزور"

لبنان: الحريري يلوّح بالانسحاب من جلسة الحكومة حال طرح موضوع المحكمة

بيروت ـ عمر حبنجر

السباق على أشده بين مساعي التهدئة الهادفة الى اجتراح الحلول وبين تلويح بعض القوى بإحباط المحكمة الدولية بكل الوسائل الممكنة.

مساعي التهدئة تتحرك عبر ثلاث قنوات: الاجتماع الثلاثي لسفراء السعودية وسورية وإيران غدا الثلاثاء فجلسة مجلس الوزراء المرتقبة يوم الاربعاء، حيث يفترض ان تتابع فيها مناقشة موضوع «شهود الزور» بناء لإصرار المعارضة، بالإضافة إلى ما تعرض له المحققون الدوليون في العيادة الطبية في الضاحية الجنوبية، بناء على رغبة وزراء 14 آذار.

أما القناة الثالثة فتتمثل في انعقاد هيئة الحوار الوطني يوم الخميس المقبل والتي يفترض فيها حال انعقادها، التطرق الى مختلف التطورات الحاصلة، بعيدا عن جدول اعمالها المعروف والذي يتناول حصرا موضوع السلاح الحزبي، والاستراتيجية الدفاعية الوطنية.

وثمة قناة تهدئة اقليمية رابعة تتمثل في زيارة يقوم بها المستشار السياسي لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهو نجله الأمير عبدالعزيز الى دمشق ناقلا رسالة الى الرئيس بشار الأسد تتناول الوضع في لبنان والعراق.

بالمقابل ثمة توجهات من قبل قوى المعارضة الحالمة على المحكمة الدولية ومتممات للنيل من هذه المحكمة الـ«غير دستورية» بحسب رأيها عبر تأجيج الحملة من أجل فرض موضوع شهود الزور كحالة قضائية موازية لحالة المحكمة الدولية، عبر التأكيد والاصرار على الرئيس سعد الحريري بأن يفاضل بين الاثنين، المحكمة أو الاستقرار، فيما هو وحلفاؤه خارج هذه الصورة تماما، وعلى تمسكهم الحاسم بالمحكمة، ولو اقتضى الأمر تجميد الحراك الحكومي، ريثما يصدر القرار الاتهامي الذي سيبين الابيض من الاسود ويضع النقاط على الحروف.

وسيلقى رئيس الحكومة اللبنانية الذي كان بضيافة الكويت امس، سلسلة جرعات من الدعم المحلي من فريقه، ابرزها الرسالة المفتوحة التي ستوجهها عشرات الشخصيات السياسية والاجتماعية والاعلامية الـ 14 آذارية الى الرئيس ميشال سليمان عشية الانعقاد الجديد لطاولة الحوار الوطني في القصر الجمهوري، والتي ستطالبه بمناقشة وضع سلاح حزب الله، ثم هناك مجلس المطارنة الموارنة الذي ينعقد في أول اربعاء من أول شهر، والذي سيتابع عبره البطريرك نصر الله صفير الحملة التي بدأها منذ عودته من الڤاتيكان ضد سلاح حزب الله وضد اهدافه المضمرة للمستقبل.

وفي هذا السياق جاءت المكالمة الهاتفية التي اجراها الرئيس الاميركي باراك اوباما مع خادم الحرمين والتي اعطى فيها الدعم الكامل للرئيس سعد الحريري وللمحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

جانب من حفل تكريم السفير السوري علي عبدالكريم الذي اقامه النائب السابق زاهر الخطيب (محمود الطويل)

بري يستقبل عسيري

وفي اطار المساعي الحميدة يستقبل الرئيس نبيه بري اليوم السفير السعودي علي عواض العسيري، بعدما كان استقبل السفيرين السوري علي عبدالكريم والايراني غضنفر ابادي.

عسيري قال أمس ان القيادة السعودية تتابع كل ما يجري في لبنان بكل دقة وحرص، واعرب بعد لقائه النائب خالد ضاهر عن رغبة بلاده في درء الفتن عن لبنان المتميز بالتنوع والمختلف عن غيره من البلدان العربية، ودعا اللبنانيين الى المحافظة على هذا التميز الراقي الحضاري، متمنيا ان تكون قوة لبنان بأبنائه وبايمان ابنائه به بعد الله سبحانه وتعالى، وبوحدتهم الوطنية، وان ما يتمناه خادم الحرمين الشريفين، هو ان يرى كل الطوائف والمذاهب اللبنانية صفا واحدا قويا لتحصين لبنان من اي شر، وضد كل من يريد اضعاف هذا الكيان.

وفي مجال آخر امل السفير السوري في لبنان علي عبدالكريم الا يكون لاسرائيل وقادتها ورؤساء اركانها واجهزتها الامنية مجال للتفاخر بأنهم دخلوا على وسائل الاتصالات في هذا البلد العزيز الغالي، من اجل النيل من صموده ومقاومته التي صنعت مجدا للبنان والعرب ولكل احرار العالم.

خط أحمر

بدوره حزب الله رأى ان المشهد العام في الداخل يسير «على وقع حركة ومشاورات سفراء ايران وسورية والسعودية» الذين سيجتمعون يوم غد.

وقالت اذاعة النور الناطقة بلسان الحزب انه بعد الخط الاحمر الذي وضعه السيد حسن نصرالله يوم الخميس الماضي حول وقف التعاطي مع لجنة التحقيق الدولية، فان رئيس الجمهورية ميشال سليمان لايزال يبحث عن مخارج وافكار ممكنة لمشكلة شهود الزور التي ستكون البند الاول على جدول اعمال مجلس الوزراء المفترض انعقاده بعد غد، حيث ينتظر ان يحسم خيار احالة هذه المشكلة الى المجلس العدلي حتى لو اقتضى الامر اللجوء الى التصويت في مجلس الوزراء.

الحريري هدد بالانسحاب

وعلى صعيد السجال القائم حول المحكمة الدولية قال مصدر في تيار المستقبل ان اي معركة ضد المحكمة ستكون خاسرة، وانه مهما اشتدت الضغوط على فريق 14 آذار وتيار المستقبل وعلى رئيس الحكومة سعد الحريري فانه لن يكون هناك اي تراجع عن المضي في دعم المحكمة وتحقيق العدالة وكشف مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وكل الشهداء بمعزل عن التهويل أو التهديد او التخيير بين المحكمة والاستقرار لان المطلوب الاثنان معا.

تهديد بالانسحاب

وقال المصدر لـ «الأنباء» ان قوى 14 آذار واضحة في التزامها بنصوص القوانين والقرارات ولا مساومات ولا تسويات او تدوير زوايا كالعادة.

وكشف المصدر ان الرئيس سعد الحريري ابلغ رئيس الجمهورية بانه سينسحب من اي جلسة لمجلس الوزراء، اذا ما اصر وزراء حزب الله وحلفاؤهم على التصويت لحسم ملف المحكمة.

بدوره رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية انضم بعد فترة تريث الى حملة المعارضة على المحكمة الدولية، معلنا عدم ثقته بهذه المحكمة ومشيرا الى ان ما تطلبه يصل من دون شك الى اسرائيل، ومثمنا موقف الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله من المحكمة ومن «شهود الزور».

تراجع مواقف

فرنجية دعا الحكومة اللبنانية الى اتخاذ قرار تعلن فيه ان المحكمة مسيسة ومرفوضة، واذ اعتبر ان القضاء اللبناني يأخذ أوامره من السياسيين، لفت الى ان القاضي سعيد ميرزا مدعي عام التمييز يأخذ اوامره من رئيس الحكومة سعد الحريري.

وعن الموقف الاخير للبطريرك صفير من حزب الله، لفت فرنجية الى انه عندما زار البطريرك صفير قبل شهرين، كان محبطا لانه اخذ مواقف ضد المقاومة وضد سورية، في حين ان كل الذين حرضوه ذهبوا لاقامة علاقة مع سورية، لكن اليوم عاد الأميركيون الى رفع وتيرة الخطاب، معربا عن اسفه لان وجهة نظر صفير تمثل وجهة نظر فريق من المسيحيين ولا تمثل وجهة نظر الفريق الآخر.

فنيش: المسرح يُعد لتمكين إسرائيل من عدوان جديد

بيروت ـ احمد منصور

اكد وزير التنمية الادارية محمد فنيش ان القناعة تزداد بأن هناك من يريد الامعان في توظيف جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري لحساباته السياسية ولمصلحة مشروعه السياسي،معتبرا ان الاميركي يسعى لتبقى هذه المحكمة من ادوات الاستخدام السياسي والتوظيف السياسي لحسابات مشروعها ومصلحة اسرائيل.

ورأى فنيش ان هناك الكثير من الريبة في ان تكون هناك جهات لبنانية تساعد على ابقاء لبنان مكشوفا ومستباحا في امنه الاجتماعي والسياسي.

واضاف: كذلك اننا نخشى ان المسرح يعد من اجل تهيئة الظروف والمناخات لتمكين اسرائيل من تنفيذ تهديداتها واوهامها بانها يمكن لها ان تعيد الكرة مرة اخرى في شن حرب على المقاومة لالغاء دورها بعدما فشلت في العام 2006 وفشلت في كل محاولاتها السابقة.

نازك الحريري: الحقيقة لن تكون سبباً للفتنة

نازك الحريري

بيروت: وجهت السيدة نازك رفيق الحريري رسالة في ذكرى مولد الرئيس الشهيد رفيق الحريري، اشارت فيها الى ان «عائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري متمسكة بوحدة الوطن تمسكها بالحق والحقيقة، ولن تقبل للمحكمة الدولية بأن تسيس»، مؤكدة «ان الشعب اللبناني ينتظر الكلمة الفصل المبنية على الأدلة القاطعة الدامغة ولن نقبل بأقل من ذلك».

ولفتت إلى أن «الرئيس الشهيد قدم عمره ودماءه الطاهرة حتى يبقى لبنان سليما معافى»، وأضافت: «نحن عائلته وابننا سعد الذي أخذ على عاتقه تكملة مسيرة والده الوطنية والسياسية تعهدنا أمام الله سبحانه وتعالى وأمام الناس، وقطعنا عهدا لروح شهيدنا الغالي بأننا سنصون لبنان ونحافظ على وحدة أبنائه ونبقي وجهه الحضاري وندافع بالحق عن كل واحد من أهله الأحباء».

وإذ شددت على أن «الحقيقة لن تكون بإذن الله سببا للفتنة»، رأت الحريري أن «الحقيقة ستكون أول كلمة في مستقبل لبنان المشرق»، وتابعت: «ثم تليها العدالة والحرية والسيادة والاستقلال والعيش بكرامة وبأمن وسلام. وسنقرأ في صفحات الغد سطور التسامح والاعتدال والعيش معا بمحبة ومودة والانفتاح على الجميع على الجار والأخ القريب وعلى الصديق البعيد. وسنكمل معا حلم الرئيس الشهيد رفيق الحريري بإذنه تعالى، فنواصل بناء الدولة ودعم مؤسساتها الشرعية، لأنها تبقى الضمان الأفضل للأمن والسلام وفي طليعتها مؤسستنا العسكرية».

دعا إلى حماية لبنان بتمتين العلاقة الحريرية ـ السورية ـ السعودية

الفرزلي لـ «الأنباء»: الصراع على شهود الزور ينعكس انقساماً على الأجهزة الأمنية في حال صدور أي قرار

بيروت ـ زينة طبارة

رأى نائب رئيس المجلس النيابي الأسبق إيلي الفرزلي أن دعوة امين عام حزب الله السيد حسن نصرالله اللبنانيين الى الامتناع عن التعاون مع المحققين الدوليين، وجملة مواقفه الاخيرة لا يمكن تقييمها من الوجهة القانونية سوى في الإطار العام لموضوع شهود الزور، وبالتالي فإن عملية البحث في قانونية وقف التعاون مع التحقيق أو عدمها تستوجب العودة إلى البحث في مدى مشروعية وقانونية السير في المحكمة الدولية وصدور القرار الاتهامي قبل البحث في ملف شهود الزور ومحاكمتهم، لافتا الى ان عودة السيد نصرالله للتعاون مع المحققين الدوليين مرتبطة والحالة تلك بإعادة انتاج صدقية التحقيقات التي اسيء إليها من قبل المحققين انفسهم عبر ملف شهود الزور.

ولفت الفرزلي في تصريح لـ «الأنباء» الى ان إعادة التعاون مع لجنة التحقيق الدولي ارتبطت بإعادة انتاج صدقية التحقيقات منذ ما قبل دخول المحققين الدوليين الى العيادة النسائية في «الضاحية الجنوبية» وليس على إثرها كما فهمها البعض، معتبرا ان مسألة شهود الزور مسألة في غاية الخطورة لا يمكن السكوت عنها وتجاوزها نظرا لخطورة المكان الذي تدفع باللبنانيين إليه وبالتالي فإن عملية إعادة انتاج الصدقية لدى المحققين هي النقطة الأساسية والمركزية التي يتوجب الانطلاق منها للوصول الى إعادة التعاون مع لجنة التحقيق، مؤكدا عدم صحة ما يحاول البعض إشاعته بأن تعليق التعاون من قبل «حزب الله» قائم على ركائز ومعطيات سياسية، وذلك لاعتباره أنه لا مكان للبازارات السياسية في ظل التلويح بقرار ظني مبني على شبه بدء بينة أسست عليها مواقف سياسية دولية للنيل من المقاومة.

وردا على سؤال اعرب الفرزلي عن مخاوفه من انعكاس الصراع حول ملف شهود الزور على جميع المؤسسات الدستورية والأمنية والإدارية في البلاد، مؤكدا على سبيل المثال أن أي جهاز أمني سيتعرض للانقسام على نفسه فيما لو شاءت هيئة التحقيق تكليفه بتنفيذ أمر ما ضد فريق لبناني معين، معتبرا ان الانقسام داخل المؤسسات الأمنية والدستورية سيكون بديهيا في ظل الانقسام العمودي بين الفرقاء اللبنانيين على خلفية ملف شهود الزور.

إيلي الفرزلي

وفي سياق متصل لفت الفرزلي الى ان اساس التوتر الحاصل في الداخل اللبناني مبني على خلفية إعادة تشكيل طاولة المفاوضات بين إيران ومجموعة الـ 5+1 بحيث كان لابد من وجهة نظر المجموعة المذكورة من ممارسة الضغوطات على كامل الجسم الإيراني الممتد من ايران حيث مركزية العقوبات، الى الشواطئ الشرقية للبحر الابيض المتوسط حيث تعتبر تلك الجهات أن وجود «حزب الله» فيها يمثل قاعدة متقدمة لإيران في مواجهة اسرائيل، وبالتالي يعتبر الفرزلي ان من اهم جوانب الضغوطات المشار إليها يكمن من وجهة نظر الجهات الدولية في قرار اتهامي مفترض يتهم حزب الله ويؤدي بحسب اعتقادها بالمفاوض الإيراني الى تقديم التنازلات، مشيرا الى ان ما تقدم يؤكد ان صدور القرار الظني او عدمه مرتبط بتطور المفاوضات الإيرانية مع مجموعة الـ «5+1».

ولفت الفرزلي الى ان لبنان امام ازمة معقدة ومتشعبة تتداخل فيها سياسات الدول الغربية والعربية وتتأثر سلبا بالتطورات الشرق أوسطية معتبرا ان حماية الداخل اللبناني من مخاطر هذه الأزمة وارتداداتها ومنع انزلاقه الى درك الهاوية تكمن في تعزيز وتمتين العلاقة الحريرية ـ السورية ـ السعودية وفي تكثيف التواصل واللقاءات بين رموز الغالبيتين الاسلاميتين المتمثلة في الرئيس الحريري والسيد نصرالله والرئيس بري بهدف انتاج واقع سياسي جديد خارج إطار الواقع الحالي، وبالتالي تبني سياسة جديدة تكون قائمة على قاعدة التمسك بالحقيقة والعدالة ومحاكمة شهود الزور وتبيان الأدلة الدامغة والقطعية التي لا يرقى إليها الشك.

وردا على سؤال حول احتمال حدوث فتنة مذهبية في لبنان على خلفية القرار الاتهامي ختم الفرزلي مؤكدا ان من ينظر الى المنطقة برمتها وتحديدا الى العالم الاسلامي يرى انه حيث يوجد تساكن سني ـ شيعي هناك خطوط تماس مذهبية قيد الإنشاء من قبل بعض الجهات الدولية الفاعلة، الأمر الذي يستحيل فصله عن لبنان أو النظر الى الداخل اللبناني بمعزل عن هذا المشهد الكبير، معتبرا ان مقدمات الصراع السني ـ الشيعي في لبنان اسس لها منذ لحظة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وعممت بالثقافة السياسية الجديدة التي يعتمدها البعض، لافتا الى ان الخوف يكمن في محاولة تسقيط النموذج العراقي على الساحة اللبنانية، وذلك من باب استغلال حالة المتناقضات اللبنانية وحالة الهيجان والانقسام السياسي العمودي.

المخارج غير متوافرة للأزمة والمساعي الخارجية والداخلية محكومة بلاءات كثيرة

مصدر لـ «الأنباء»: مرحلة الإطاحة بالمحكمة والقرار الاتهامي سقطت بالضربة القاضية

بيروت ـ محمد حرفوش

المرحلة الحالية عنوانها الترقب وانتظار تطورات الايام المقبلة محليا واقليميا ودوليا، في ظل الاتصالات الناشطة بين العواصم المعنية بالوضع اللبناني من اجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي، في وقت لاتزال المخارج غير متوافرة للأزمة القائمة حول المحكمة الدولية والقرار الاتهامي وملف شهود الزور.

وترى مصادر مطلعة ان أزمة المحكمة تنتقل من فصل الى آخر من دون أن تؤخر أو تقدم في مسار الوضع المتجه نحو الهاوية بعيون مفتوحة، أي مسعى خارجي أو داخلي، وذلك ان المشهد العام، كما تقول المصادر تحكمه مجموعة لاءات:

لا قرار أميركيا وأوروبيا بالتخلي عن ورقة المحكمة من دون مقابل من سورية وايران وحزب الله، ولا سابقة ان يعود مجلس الأمن عن قرار دولي، لاسيما ان ما يتعلق بالمحكمة الدولية ينسحب على المحاكم الدولية الاخرى، ولا امكانية للحث على تأجيل القرار الاتهامي اذا كان جاهزا، لأن ذلك يعني التسييس بعينه.

أما لبنانيا ووفق المصادر ذاتها، فإن رغبة الرئيس سعد الحريري في استيعاب تداعيات المحكمة، مشروطة بوقف تصعيد حزب الله، وأما قدرته على التأثير على قرار المحكمة تأجيلا أو الغاء، فتتساوى مع قدرة الحاضنة السورية ـ السعودية.

في المقابل لا يمكن لحزب الله أن يقبل مجرد صدور قرار اتهامي ولو قال الحريري انه لن يقبل الاتهام أو الظن، بل ينتظر المحاكمة، كذلك لا مجال لأن يقبل الحزب وضع بند المحكمة مقابل سلاحه في الداخل أو لدى مجلس الأمن، ولا مجال دستوريا في غياب التوافق اللبناني على نزع الغطاء اللبناني عن المحكمة كما يسعى حزب الله.

هذه اللاءات مجتمعة أفضت ووفق المصادر الى نتيجة أولى هي شل مجلس الوزراء حتى إشعار آخر قبل أن يؤدي تفاقم الأزمة الى شل الحكومة بكاملها.

وحتى الآن، وبعد الخط الاحمر الذي وضعه السيد حسن نصرالله حول وقف التعاطي مع لجنة التحقيق، فإن رئيس الجمهورية لم ينجح بعد في جمع الفرقاء حول مخرج يتناول مسألة شهود الزور والمحكمة برمتها، فالتلويح بالتصويت من قبل حزب الله ووزراء المعارضة، يقابله تهديد الحريري بتطيير النصاب، وبتأكيد قيادي 14 آذاري ان موقفه ـ أي الحريري ـ يتميز بالصلابة من حيث عدم التخلي عن المحكمة وان أي ضغوط عليه لن تجدي نفعا.

كما أن مرحلة إطاحة المحكمة والقرار الاتهامي الذي سيصدر عنها قد سقطت بالضربة القاضية.

تحسباً لتداعيات القرار الظني

ثلاث صيغ مطروحة لإقرار مرجعية فصائلية لضبط الواقع الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها

صيدا: ضمن اطار التحضير لاعلان مرجعية موحدة للمخيمات الفلسطينية في لبنان من فصائل المعارضة الفلسطينية، وحركة فتح زار وفد من التحالف نائب مدير المخابرات في الجيش اللبناني العميد عباس ابراهيم، المتابع لملف المخيمات، حيث تم ابلاغه بالعزم على اعلان مرجعية للمخيمات.

وحسب مصادر الوفد لـ «الأنباء» فإن الاتصالات والمساعي توصلت الى توافق مختلف الفصائل الفلسطينية التي مع السلطة الفلسطينية أو ضدها على ضبط الوضع الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها، وخاصة مع ترقب صدور قرار الاتهام باغتيال الرئيس رفيق الحريري، وما يمكن ان يترتب عليه من تداعيات.

وعلمت «الأنباء» ان ثلاث صيغ مطروحة للمرجعية سيتم اقرار، احداها في الاجتماع المرتقب للفصائل خلال ايام وهذه الصيغ جاءت تحت العناوين التالية: «لجنة الطوارئ» واللجنة العليا للمخيمات» او «لجنة المتابعة».

وذكرت مصادر فلسطينية لـ «الأنباء» ان الفصائل تواصلت مع الجماعات الاسلامية في المخيمات بهدف ضمها الى هذا التحرك التحييدي للمخيمات، خصوصا «عصبة الانصار» السلفية التي اظهرت التجاوب.

أخبار وأسرار لبنانية

استكمال المصالحة المسيحية: من المتوقع ان يلتقي الرئيس ميشال سليمان العائد من القمة الفرانكوفونية التي عقدت في سويسرا البطريرك صفير العائد من الڤاتيكان، بعدما شارك في سينودس حول الشرق الأوسط. ويتم التداول في امكان استكمال المصالحة المسيحية بعد زيارة النائب سليمان فرنجية الى الديمان والمواقف التي أطلقها تأييدا للبطريرك رغم التمايز بينهما، وهذا أمر حيوي على الساحة المسيحية ومصدر غنى.

توصيات سينودسية لمسيحيي لبنان: تعقيبا على أعمال السينودس الذي جرى مؤخرا في الڤاتيكان، قالت مصادر مطلعة على هذا الملف ان السينودس أوصى في كواليسه بالعمل من أجل ايجاد وحدة مسيحية في لبنان تتجنب الانزلاق الى حروب أهلية قد تشهدها المنطقة. ويوجد لدى الڤاتيكان بحسب هذه المصادر أجواء قاتمة عن الوضع في كل المنطقة وليس فقط عن الوضع في لبنان. وبحسب هذه المصادر، فإن المنطقة قد تشهد محاولات لاعادة اقتسام النفط واعادة توزيع الثروة بين أقليات وقوميات ودول مختلفة، انطلاقا من نقطة وضع الملف النفطي العراقي على الطاولة، ومثل هذا الأمر سيقود الى حروب اقليمية وحروب أهلية وحروب باردة.

زي جديد لقوى الأمن بتوقيع صعب: علم ان المصمم اللبناني العالمي ايلي صعب صمم لباسا جديدا لقوى الأمن الداخلي يختلف عن اللباس المرقط المعتمد حاليا والذي يرتديه الضباط والرتباء والأفراد. ويجري حاليا إعداد اللباس الجديد ليكون البزة الرسمية المعتمدة لعسكريي قوى الأمن، على ان ثمن القماش للبزات الجديدة لا يختلف عن سعر قماش البزات الحالية، أي ان السعر واحد ولا زيادة فيه. وفي المعلومات ان الطابع الذي يغلب على اللباس الجديد اقترابه من اللباس المدني وخلوه من الطابع العسكري، بهدف اضفاء الطابع المدني على قوى الأمن الداخلي. ويأمل الوزير بارود ان يساهم هذا التغيير في الشكل في تبديل نظرة الناس الى قوى الأمن على أساس انها غير قمعية بل هي في خدمة الناس، اضافة الى ان كل تغيير له مفاعيله الايجابية. وكانت بزات رجال الأمن الداخلي تصمم في الخارج.